

صلافة بالاجماع واحترز بقيد العمد عن النسيان ويسبق للسان
 فان الاصح ان كان غير الانتطال والاطلقت ويقيد عدم العمد
 مما اذا كان ثم عذر من كراهه او انذارا عمويا او صغير من عسبة
 او وقوع في بريفان فيه خلافا والاطهر البطلان ايضا ويقيد
 العلم بالخبر عن الجاهل بخبره بان كان قريبا عهد بالاسلام
 او نشأ بادية بعد ذلك فانه بعد رقي السير دون الكثير على
 الاصح ويقيد عدم مصالحة الصلاة عما اذا كان من
 مصليتها كما غلامه مصلا خريجا سنة علي بدنه ونوربه
 ونحو ذلك فان فيه خلافا بين العلماء ومذهبا ومذهب
 جمهورهم انها تنطلي به ايضا والحاديث المطلقة في ذلك
 كثيرة كما قاله الشيخ الامام السبكي **تنبيه** ليس المراد
 بالكلام هنا الكلام المصطلح عليه عند النجاة فان الاصحاب
 انفقوا كما قال في شرح المذهب على بطلانها في سواها
 امر لربها قال لان الكلام يقع على المفهوم وغيره عند
 اللغويين والفقهاء الاصوليين وان كان النجاة يقولون
 لا يكون الا معهما اهو ويستثنى من اطلاق المصطلح ما لو تكلم
 بعد رقي الصلاة بان نذر شيئا يصح نذره فلا تنطلي صلاته كما
 صرحوا به اهو فاعلمه **قريع** تنطلي ايضا بالحرف المفهم مثل
 ق امر من الوقاية وش امر من الوشي وع امر من الوعي
 وهذا ايضا ما اخلاق فيه عندنا لانه كلام في اللفظة
 والاصطلاح قال **والعمل الكثير لثلاث خطوات**
او ضربات متواليات او وثبة فاحشة اقول لان ذلك
 كل منافع للصلاة والحاجة لان دعوا اليه وهذا ما اتفق عليه
 الاصحاب واحترز بقيد الكثير عن التقليل فلا تنطلي بالاتفاق والرجوع
 في الكثير الى العرف فلا يضر ما بعدة الناس قليلا كما اشار به رد السلام
 وخلع

فخطم النعلين وليس الثوب الخفيف ونزعه ومنه الخطون بان
 او الصربان على الاصح وعنه احترز بقيد الثلاث اذا
 نزلت فانها حث كثيرة بالاتفاق فان نقرت لم يضر وعنه
 احترز بقيد الترابي وحده التعريف ان يعد الثاني منقطعا
 عن الاول **قاعدة** الوثبة يفتح الواو وسكونا المثلثة الظرف
 ويقيد هنا المص كغيره من الاصحاب بالفاحشة احترز انهما
 اذا لم تنفحاش فانها لا تنطلي **تنبيهان الاول** فلا تستغفرا
 من تقبيبه العمل بالكثيرة في المسئلة في العمل الذي ليس من
 جنس الصلاة اما العمل الذي من جنسها فانه منطلي قل امر اكثر
 كزيادة ركوع وسجود **الثاني** اطلاق المسئلة تنطلي مثل
 للمعد والسهو وهو كذلك فان الاصح ان سهو الفعل كعمده
 قال **لاكل وشرب عامدا** اقول اشتمل كلامه على سبيلين
 احدهما الاكل عمد فتنبط به الصلاة وان قل ولذا كما اطلقه
 المص لسدة منها فانه الصلاة الثانية الشرب عمد فتنبط به
 الصلاة وان قل لما قلناه وقاس على الاكل والقاعدة ان
 ما ابطل الصوم ابطل الصلاة كما ذكره واحترز بقيد العمد
 فيهما عن الناسي والجاهل فان فيها نوصي بالبين للتليل
 واكثر في التليل لا يبطل الصلاة قطعها والكثير يبطلها عاوي
 الاصح خلافا الصوم والغرق الناصلة حاله مذكرة في خلاف
 الصوم فان من باب التروك **قريع** لو ابتلع ريقه محتلا بغيره
 طاهر كان او نجسا بطلت كالصوم قال **واستقبال القبلة**
 اقول لفقد شرط الاستقبال واطلق المص ذلك ومجمله اذا لم
 يكن توجها مما قدمت بيانه في الكلام على شرط الاستقبال قل
وتغيير النية اقول اي بعد الاحرام بان نوي الظاهر مثلا ستم
 صرفها ليعاير فتنبط صلاته لان استدامة النية حكما شرط